

ملخص رسائل علمية

رسالة ماجستير بعنوان :

أحكام تسمية الإنسان وتكنيته وتلقيبه

الباحث : عمر بن عبدالله بن إبراهيم آل طالب

قسم الفقه بكلية الشريعة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إشراف : فضيلة الشيخ / أ. د. سعد بن تركي الخثلان

الأستاذ في قسم الفقه.

العام الجامعي : ١٤٣١-١٤٣٢ هـ

. الوصف العام للرسالة:

تتكون الرسالة من ٤٢٤ صفحة وكان أبرز أهدافها التوصل إلى الأحكام الفقهية في باب الأسماء والكنى والألقاب مع بيان آدابه وردّ ما أحدث الناس فيه من مخالفات .

. أبواب الرسالة وفصولها:

تتكون الرسالة من مقدمة ، وتمهيد، وبابين ، وخاتمة.

المقدمة : وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف البحث، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، وخطته.

التمهيد : في التعريف بالأسماء والكنى والألقاب ، وبيان أسبابها، وضوابطها.

وفيه أربعة مطالب ، وهي:

١ . تعريف الاسم والكنية واللقب

٢ . أسباب التسمية والتكنية والتلقيب

٣. ضابط ما يحرم من الأسماء

٤. ضابط ما يكره من الأسماء.

الباب الأول : أحكام الأسماء، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الأحكام المتعلقة بالمسمّي والمسمّى، وفيه ستة مباحث وهي:

١. تسمية المولود.

٢. تسمية من مات قبل أن يسمّى.

٣. تسمية السقط.

٤. تسمية اللقيط.

٥. تسمية النبي صلى الله عليه وسلم بغير ما ورد.

٦. الاحتفال بتسمية المولود.

الفصل الثاني : أحكام الأسماء المتعلقة بالاسم ، وفيه عشر مباحث هي:

١. التسمية بما صار شعاراً لغير المسمى.

٢. التسمية بالأسماء الأعجمية.

٣. التسمية بما عُبِّدَ لغير الله تعالى.

٤. التسمية بما فيه دعوى ما ليس للمسمى.

٥. التسمية بما يتطبّر بنفيه.

٦. التسمية بما تنفر منه القلوب والأسماع .

٧. التسمية بما يخالف أعراف الناس .

٨. التسمية بأسماء القرآن أو سورة أو كلمات وردت فيه.

٩ . التسمية باسم مستعار.

١٠ . تحسين الاسم.

الفصل الثالث : أحكام الأسماء من حيث التغيير والنداء، وفيه مبحثان هما:

١ . أحكام تغيير الأسماء.

٢ . أحكام نداء المسمى.

الباب الثاني : أحكام الكنى والألقاب

الفصل الأول : الأحكام المتعلقة بالكنى، وفيه أحد عشر مبحثاً على النحو التالي:

١ . حكم التكنية.

٢ . ما ورد النهي عنه من الكنى.

٣ . حكم التكنية بالإناث .

٤ . حكم التكنية بالصفات .

هـ . حكم التكنية بأسماء الحيوانات أو النباتات .

٦ . حكم التكنية بغير أكبر الأولاد.

٧ . حكم تكنية الرجل الذي له أولاد بغير أولاده .

٨ . حكم تكنية الصغير والرجل قبل أن يولد له.

٩ . حكم تكنية الكتابي.

١٠ . حكم تكنية الكافر والفاسق والمبتدع .

١١ . الضابط في باب التكني.

الفصل الثاني : الأحكام المتعلقة بالألقاب ، وفيه ستة مباحث هي:

١ . أنواع الألقاب .

٢ . حكم تلقيب النفس.

٣ . حكم تلقيب الآخرين.

٤ . حكم استبدال الألقاب الشرعية.

٥ . المبالغة والتعميم في إطلاق الألقاب المشعرة بمدح أو ذم .

٦ . تغريب الألقاب العلمية.

أهم نتائج الدراسة:

نتائج التمهيد:

. الاسم علم وضع لتعيين المسمى أولاً، والكنية علم صدر بأب أو أم أو نحوهما، واللقب : علم سمي به الإنسان بعد اسمه الأول وأشعر بمدح أو ذم أو نسبة.

. سبب التسمية الأول هو تعريف المسمى وتمييزه عن غيره ، أما اختيار اسم دون آخر فقد يكون لسبب ديني أو مراعاة لخفة حروف الاسم وتناسب إيقاعها أو قصداً إلى معنى الاسم أو إيجائه أو تأثراً بأعراف المجتمع في التسمية أو تعبيرا عن الحالة النفسية للمسمي أو تأثراً بظرف ولادة المسمى.

. سبب التكنية : هو إجلال المكئى عن التصريح باسمه بالكناية عنه وقد تكون لأجل تعريفه وتمييزه أو نسبته إلى أكبر ولده أو إلى شيء معين ارتبط به أو للتفاؤل له بالذرية أو خوفاً من تلقيبه أو جرياً على العادة من تكنية كل من سمي باسمه بكنية نمطية أو لأجل ستر اسمه بسبب قبحه.

. يمكن رد موضوع التلقب إلى أحد أسباب ثلاثة : النبز والذم ، أو المدح والتشريف ، أو النسبة المجردة .

. من أبرز القواعد والضوابط في باب الأسماء ما يأتي:

١ . الأصل حل جميع الأسماء إلا ما دل الدليل على حرمة أو كراهته إما بنصه أو بوصفه.

٢ . تكره التسمية بكل ما يؤدي إلى مكروه وتحرم بكل ما يؤدي إلى محرم .

٣ . تغيير الاسم يدل على النهي عن التسمية به فإن غير كل ما يماثله أو يوافقه في العلة فالتسمية به محرمة ، وإن غير البعض وترك البعض فالتسمية به مكروهة.

٤ . كل اسم أقره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسبق له نهي عنه ولا عن نظيره في العلة فالتسمية به مشروعة.

٥ . كل اسم ليس بحسن عرفاً فهو مكروه شرعاً.

٦ . تحرم التسمية بكل اسم تضمن تعبيداً لغير الله تعالى أو كان علماً خاصاً على الله عز وجل أو كان علماً خاصاً على كافر أو فاسق أو صنم أو حيوان مستهجن أو كان يلحق ضرراً بالمسمى به.

نتائج الفصل الأول من الباب الأول :

. تسمية المولود من جملة الحقوق الواجبة له على أبيه باجماع العلماء.

. الأصل جواز تسمية المولود بأكثر من اسم إلا أن الأولى الاختصار على اسم واحد لفعله صلى الله عليه وسلم مع أولاده.

. اتفق الفقهاء على جواز تسمية المولود من حين وجوده إلى اليوم السابع مع ولادته ، وجمهور أهل العلم على القول باستحباب التسمية يوم السابع وجوازها قبله.

. واتفق الفقهاء على أن الأب هو الأحق بتسمية المولود عند التنازع فلا يسمى غيره مع وجوده إلا بأذنه ويستحب له أن يستشير أم المولود وأهله في تسميته وأن يستشير أهل العلم إن احتاج لذلك.

. يستحب تسمية من استهل صارخاً ثم مات قبل أن يسمى ، لعموم الأدلة الآمرة بتسمية المولود.

. السقط هو (الولد الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه)، وظاهر كلام الفقهاء جواز تسميته إذا كان سقطه بعد نفخ

الروح فيه وإنما اختلفوا في استحباب ذلك والراجح القول بالاستحباب لعموم الأدلة الآمرة بتسمية المولود حيث إن السقط بعد نفخ الروح يسمى مولوداً فيدخل في عموم الأمر وهو قول جمهور العلماء.

. أسماء النبي صلى الله عليه وسلم توقيفية بالإجماع بمعنى : أنها إما أن تكون نصية اللفظ أي واردة بالنص أو أن تكون نصية المعنى أي أن المعنى الذي تضمنته منصوص عليه.

. أسماء النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص على لفظها تنحصر في أحد عشر اسماً وهي :

محمد، وأحمد، والمحيي ، والحاشر، والعاقب ، والمتوكل ، والمقفى ، ونبي التوبة ، ونبي الرحمة ، والخاتم ، ونبي الملحمة.

. لا يدخل في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما جمع ثلاثة شروط :

١ . أن يكون متضمناً وصف كمال .

٢ . أن يكون الوصف الذي تضمنه الاسم توقيفياً.

٣ . أن لا يكون من أسماء الله الحسنى.

ف (طه) و (يس) ليست من أسمائه لتخلف الشرط الأول : والزعيم والعبقري ليست من أسمائه لتخلف الشرط الثاني : والسيد والرؤف والرحيم ليست من أسمائه لتخلف الشرط الثالث : ومثال ما جمع الشروط : اسم المصطفى والشفيع والمشفع.

. تحرم التسمية بأسماء الكفار الخاصة بهم ، سواء أكان اختصاصهم بها بحكم العرف الغالب أم كانت من سمات دينهم المميزة والتي لها ارتباط بعقائدهم الباطلة.

. متى حكم العرف باعتبار اسم من الأسماء خاصاً بالذكور أو الإناث لم تجز تسمية الجنس الآخر به.

. تكره تسمية المولود العربي بالأسماء الأعجمية ولا بأس في تسمية المولود بأسماء أعجمية والأولى تسميته باسم عربي لاستحباب تحسين الأسماء ولا شك في فضل العربية على غيرها من اللغات .

. أجمع العلماء على تحريم التسمية بالتعبيد لغير الله تعالى إن قصد بكلمة (عبد) حقيقة العبودية أو كان هو المعنى العرفي الغالب فإن لم تقصد حقيقة العبودية ، وجرى العرف باستعمال كلمة (عبد) بمعنى خادم أو نحوه فقد أجاز بعض المتأخرين ذلك والصحيح عدم جواز تعبيد الأسماء لغير الله تعالى مطلقاً وهو مذهب جماهير العلماء قديماً وحديثاً.

. يحرم التعبيد لأسماء لم يثبت تسمية الله تعالى بها لما في ذلك من التعبيد لغير أسماء الله تعالى إضافة إلى تسمية الله بما لم

يرد به السمع وأسماءه سبحانه وتعالى توقيفية.

. اتفق العلماء على كراهة تسمية المولود بالأسماء التي تحمل معاني تكرهها النفوس وتشمئز منها وذلك مثل الأسماء التي

توقع في التشاؤم والطيرة والأسماء التي تدل على الإثم والمعصية أو التي تحمل ألفاظها معاني التميع والتحلل.

. لا حرج في التسمية بأسماء موافقة لأسماء القرآن أو أسماء سوره أو كلماته بشرط أن تكون مناسبة لأن توضع علماً على

ذكر أو أنثى وألا يكون فيها محذور شرعي.

. تأتي على التسمية بالأسماء المستعارة الأحكام الخمسة فقد تكون واجبة أو مستحبة أو مباحة أو مكروهة أو محرمة

وذلك بحسب الدافع إلى التسمية.

. يحرم أن يحمل الاسم المستعار دعوى كاذبة كمن يسمي نفسه الدكتور أو الطبيب أو المهندس فلان ، وليس كذلك.

. أفضل الأسماء مطلقاً : عبدالله ثم عبدالرحمن ثم بقية الأسماء المعبدة على حسب تفاضلها في المرتبة ثم أسماء الأنبياء على

حسب مراتبهم في الفضل ثم بقية الأسماء الحسنة ، وتفاضلها في المرتبة بحسب تفاضلها في الحسن وبحسب حال المسمي.

. تتلخص الآداب الواجبة للتسمية فيما يأتي:

١ . عدم ترك تسمية المولود مدة يتضرر بسببها من ترك تسميته.

٢ . أن يتولى الوالد تسميته أو يفوض التسمية إلى من تبرأ الذمة بتسميته.

٣ . تجنب تسمية المولود بالأسماء المحرمة شرعاً.

٤ . ترك الاحتفالات البدعية المحدثّة لمناسبة تسمية المولود.

. تتلخص الآداب المستحبة للتسمية فيما يأتي:

١ . المبادرة بتسمية المولود في اليوم الأول أو السابع من ولادته.

- ٢ . مشاورة أم المسمى وأهله والاسترشاد برأي أهل العلم في تسميته.
- ٣ . اختيار الاسم الأفضل ، فالفاضل على ما سبق بيانه في تفاضل الأسماء.
- ٤ . تجنب تسمية المولود بالأسماء المكروهة شرعاً.
- ٥ . مراعاة أعراف الناس الحسنة في التسمية.
- ٦ . مراعاة قلة حروف الاسم ما أمكن وخفة النطق به وسرعة تمكنه من السمع.
- ٧ . مراعاة ملائمة الاسم للمسمى به في مراحل حياته من صغره إلى كبره .
- ٨ . مراعاة مناسبة الاسم في حال ندائه وفي حال التكني به وحال نسبته لاسم الأب ولقب الأسرة .

نتائج الفصل الثالث من الباب الأول :

. يجب تغيير الاسم الذي يحرم التسمي به ، ويندب تغيير الاسم الذي يكره التسمي به.

. يتلخص الهدي النبوي في تغيير الأسماء في خمسة أمور:

الأول : عدم تغيير الاسم إلا إذا كان محرماً أو مكروهاً.

الثاني : مراعاة مراتب الأسماء في الفضل عند التغيير.

الثالث : مراعاة القرب في النطق بين الاسمين.

الرابع : مراعاة المقابلة في المعنى إذا لم يكن فيه محذور

الخامس : مراعاة ما يراد له المسمى .

- الولي الشرعي على الصغير والسفيه والمجنون والمملوك هو الأحق بتغيير أسمائهم كما أنه الأحق بتسميتهم ابتداء .

- السنة مناداة الإنسان بأحب أسمائه إليه .

- لا حرج في ذكر اسم المرأة عند النداء أو حال المخاطبة أو الإخبار بل يستحب ذكر اسمها إن كانت تحب مناداتها به

، ولكن متى تحقق مفسدة من ندائها بالاسم الصريح فإن درء تلك المفسدة مقدم والعدول إلى مناداتها باسم يحفظ كرامتها ولا يثير أطماع الرجال أولى .

- يحرم نداء النبي صلى الله عليه وسلم في حياته باسمه المجرد أو ذكره به بعد وفاته باسمه غير مقرون بوصف النبوة أو الرسالة أو ما يشعر بالتعظيم .

- من السنة إنزال الناس منازلهم في المعاملات والمخاطبات .

- يكره مناداة الولد لأحد أبويه بالاسم المجرد .

- يحرم تصغير أو قلب اسم من أسماء الله تعالى المختصة به بلا خلاف .

- اختلف في حكم التكني بأبي القاسم على أربعة أقوال والراجح تحريم التكني بأبي القاسم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وجوازه بعد ذلك مطلقا لمن اسمه محمد ولغيره .

- يجوز التكني بأسماء الإناث بالإجماع ، والسنة أن يكنى الرجل بأكبر بنيه وإن كان له بنات أكبر منه ولا حرج أن يكنى في بعض الأحيان بغير الولد الأكبر .

- يجوز تكنية الرجل بغير أولاده بالإجماع .

- تشرع تكنية من لم يولد له سواء أكان صغيراً أو كبيراً بالإجماع .

-الأصل حل جميع الكنى إ لا ما دل الدليل عل حرمة وكرهيته وحكم التكني باسم هو حكم التسمي به باستثناء اسم

القاسم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

. لم يثبت نهي عن كنية إلا الكنية بأبي القاسم ، ولم يرد تغيير لكنية سوى الكنية بأبي الحكم وبأبي القاسم.

. اللقب الشرعي هو كل وصف رتب على طاعة أو معصية وتعلقت به أحكام شرعية مثل : مؤمن ، شهيد، كافر،

فاسق.

. يكره التلقب بلقب مضاف إلى الدين أو الإسلام عند أكثر العلماء لأنه محدث ولما فيه من التزكية أو المبالغة المؤدية

للفخر والخيلاء.

. يحرم تسمية الإنسان ب (سيد) معرفاً بالألف واللام ويجوز بدونهما إذا لم يلحظ معنى الصفة بالسيادة فهو جائز مطلقاً.

. يحرم وصف أحد المخلوقين بسيد الناس وسيد الكل ، كما يحرم وصفه بسيد ولد آدم لأنه ليس ذلك لأحدٍ إلا لرسول

الله صلى الله عليه وسلم.

. اتفق العلماء على جواز تلقب الإنسان بلقب نبز إذا لم يمكن تميزه عن غيره إلا بذكر ذلك اللقب بشرط أن لا يكون

إطلاقه على وجه التعيير والتنقيص.

. الألقاب الحزينة نوعان :

النوع الأول : ما كان الانتساب إليه سائغاً في الأصل مثل لقب : قرشي، حنفي . . . وإنما تعد هذه ألقاب حزينة عند

وقوع التحزب عليها والموالاتة والمعاداة لأجلها، أما إذا كانت لمجرد التعريف فليست حينئذ من قبيل الألقاب الحزينة.

واللقب الثاني : ما لا يسوغ الانتساب إليه ابتداءً مثل : كل لقب انعقد لفرقة أو جماعة تخالف الإسلام في أمر كلي أو

جزئي كالخوارج والمعتزلة . . فهذه ألقاب حزينة باعتبار حصول التحزب عليها وباعتبار كونها شعاراً لفرق منشقة عن

جماعة المسلمين.

. اللقب الشرعي الذي لا يجوز عقد الموالاتة والمعاداة على غيره بالإجماع هو لقب الإسلام ويلحق به كل الألقاب الشرعية

المرادفة له والتي تحمل معناه ودلالته.

. يكره الاقتراض اللغوي لغير حاجة ، وهو إدخال ألفاظ أعجمية في العربية مع تعريف لفظها أو تركه على عجمته.

. المقصود بتعريب الألقاب العلمية هو اقتراض ألقاب أعجمية للدرجات العلمية وأقل أحوال ذلك الكراهة.